

من الاتفاق النووي إلى الحرب؛ ما هي المسألة الجوهرية لإيران في المفاوضات المقبلة؟

بتعهداته بالكامل، غير أن علماءها تعرضوا للاغتيال ومواقفها النووية استهدفت بالعدوان. وإنه لتساؤل جاد: إذا كان لبلد ما أن يتواجد في معاهدة منع الانتشار، فيجب أن يحظى بمزاياها ويتمتع بحقوقه المكفولة، لا أن يجد نفسه على النقيض من ذلك عرضة للضغوط والتهديد والعدوان العسكري باستمرار.

إن ما جرى في العلاقات الإيرانية - الأمريكية وفي تعامل طهران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية طوال السنوات الماضية لا ينحصر في حدود العلاقات الثنائية فحسب. فإيران تواصل وضع مقترحات على الطاولة لإعادة السلام إلى المنطقة وإنهاء الصراع، غير أنها تشدد بالتزامن مع ذلك على أن استمرار الدبلوماسية رهن بخطوات عملية ومتبادلة. ومن البديهي في مثل هذا المناخ أن تترك تجربة الاتفاقات السابقة أثرها المباشر على شكل المفاوضات القادمة؛ وهي مفاوضات لن تركز بالنسبة لطهران على بناء الثقة من الصفر، بل ستمتدحور بالدرجة الأولى حول كيفية إدارة انعدام الثقة وإيجاد آليات تضمن تنفيذ الالتزامات والتعهدات بصورة

وقددفع تكرار هذا النمط طهران للوصول إلى فئاعة بأن المشكلة لا تكمن في رفض التفاوض، ولا في هوية الوسطاء، ولا في شكل المفاوضات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة؛ بل تكمن المشكلة في غياب أي ضمان لتنفيذ ما يتم التوصل إليه عبر التفاوض. وتتجلى مؤشرات التشكيك بالمسار الدبلوماسي مع أمريكا بنمط آخر في المسار الذي سلكته إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ حيث لم تتمتع هذه الهيئة الرقابية عن إدانة قصص المنشآت النووية الإيرانية فحسب، بل بادرت الدول الأعضاء فيها إلى استصدار قرارات إدانة ضد إيران بذريعة عدم سماحها بتفتيش مواقعها المتضررة والمدمرة بفعل القصف، ليعود الملف النووي لطهران مجدداً إلى نقطة ما قبل الاتفاق النووي؛ وهو ما طرح تساؤلاً: هل بمقدور الرقابة التقنية حماية المنشآت الخاضعة لها من التعرض للعدوان العسكري؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، فما هي جدوى العضوية والتعاون وتحمل النفقات لمثل هذه المنظومات؟ ورغم أن إيران تبادر بتقديم مقترحات لإعادة السلام إلى المنطقة وإنهاء الصراع، إلا أنها تشدد في الوقت ذاته على أن الدبلوماسية لم يعد بإمكانها الاعتماد على الثقة السياسية وحدها. وهذا التساؤل هو ما أكده المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي، خلال مؤتمر صحفي يوم الأحد (٤ تشرين الأول/ أكتوبر)، رداً على تساؤلات أثارت حول إمكانية انسحاب إيران من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قائلاً: «هذا جد جاد للغاية ويُطرح في الأوساط السياسية والنخبوية في إيران. فإيران عضو في معاهدة منع الانتشار منذ عام ١٩٧٠م، وظلت ملتزماً

اقتصادية مشتركة كانت قيد البحث أيضاً؛ شنّ ترامب -بدافع التوهم بإمكانية إسقاط النظام السياسي وفرض الاستسلام على إيران- حرباً دامت ٤٠ يوماً، مبرهنًا على صوابية حجم انعدام الثقة الذي تحمله إيران تجاه أمريكا. ومع تلك الحرب التي اختارها ترامب، تبلور انطباع لدى قطاع واسع من الرأي العام بأن اللجوء للعمل العسكري في ظل بقاء القوات الدبلوماسية مفتوحة يثبت أن التفاوض ليس بالضرورة الأولية النهائية للطرف المقابل، وأن الخيار العسكري قد يكون قيد الإعداد بالتوازي مع طاولة الحوار. ولم يكن إغلاق المسار الدبلوماسي خياراً لطهران في أي وقت؛ لاسيّما بعدملمحة الدفاع الشاملة التي أثبتت التزامه أنه أخطأ في اختيار الجغرافيا لمطامحه وأن إيران تختلف عن كل ما يعرفه من بلدان. وانطلاقاً من مبدأ المصلحة، قبلت طهران وقف إطلاق النار الذي التمهسه ترامب في ١٩ فروردين (٨ نيسان/ أبريل)، وخاضت محادثات مع أمريكا بحضور وسيطين باكستاني وقطري حتى ٢٨ خرداد (١٨ حزيران/ يونيو) لصياغة تفاهم يحمي المصالح الإيرانية؛ وأسفرت تلك المحادثات عن إبرام مذكرة تفاهم إسلام آباد. وأسست هذه الوثيقة فترة مدتها ٦٠ يوماً للتفاوض حول اتفاق نهائي، وتضمنت قضايا تشمل إنهاء الصراع، وفتح مضيق هرمز، والملف النووي، وعدد من المحاور الاقتصادية. واعتبرت «جمعية الحد من الأسلحة» في تقييمها لهذا الاتفاق أن المذكرة، رغم لغزاتها، كانت قادرة على توفير مسار للعودة إلى المفاوضات النووية وفرض قيود يمكن التحقق منها على البرنامج النووي الإيراني.

ومع ذلك، حذّر معهد «تشاتام هاوس» إبان توقيع المذكرة من أن نجاحها يعتمد إلى حد كبير على مدى قدرة واشنطن وطهران على العودة إلى التزماتهما، وما إذا كان من الممكن رأب الصلح وإعادة بناء الثقة المتضررة بين الجانبين. غير أن ترامب نقض هذا التفاهم أيضاً، وأسقط هذه المرة اعتباره لتوقيعه هو نفسه. وأفرزت هذه الممارسات سلسلة من الوقائع حددت الذهنية والاستراتيجية الإيرانية: فأمريكا تستحسب من الاتفاق النووي لعهد أوباما ومن تفاهمها المؤقت الموقع حديثاً، وتقصف طاولة المفاوضات، وتمنع المبادرات الدبلوماسية من النفاذ والتحقق.

حد سواء. ويكفي أن نعود إلى عام ٢٠١٥م وتوقيع خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) بين إيران ومجموعة (١+٥)؛ حيث وقعت أمريكا في عهد باراك أوباما، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، والصين، وروسيا ذلك الاتفاق في ظل تأكيدات مسؤولي كافة تلك الدول على أنه يقود العالم نحو بيئة أكثر أمناً ويُعد من أفضل التفاهات الدولية في القرن الحالي. ومع ذلك، ناصب ترامب مذمستهل رئاسته هذا الاتفاق العراء، وعمل على إبطال توقيع سلفه، لينسحب منه في نهاية المطاف ويدمره عملياً. وكانت إيران قد وافقت بموجب الاتفاق النووي على تعاون واسع وإجراءات تحقق وتفتيش ملحوظة للتأكد على الطابع السلمي لأنشطتها النووية، غير أنها عمدت إلى تقليص هذه الالتزامات تدريجياً عقب الانسحاب الأمريكي وتخاذل الدول الأوروبية. وبذلك، لم تؤثر أطماع الرئيس الأمريكي على العلاقات الثنائية مع إيران فحسب، بل أُلقت بظلالها على علاقات طهران مع الهيئات الرقابية الدولية أيضاً. والحقيقة هي أن الاتفاق النووي مع القوى العالمية لم يكن مجرد تفاهم سياسي، بل مثل تجربة هامة تؤكد إمكانية صون المصالح الوطنية والتعاون في الساحة الدولية عبر الحوار، والتفاوض، والتفاهم المشترك؛ ولهذا السبب فإن خروج ترامب لم يسقط مصداقية التوقيع الرئاسي الأمريكي للمذكرة، بل أجهض الاعترار الممنوح للمسارات الدبلوماسية بمرمتها.

تواصلت حالة التردد والمالد والجزر في العلاقات بين إيران وأمريكا إبان رئاسة جوبايدين، غير أن عودة ترامب إلى سدة الرئاسة فتحت فصلاً جديداً في سجل انعدام الثقة بأمريكا لدى المسؤولين الإيرانيين؛ فصلاً اتسم بأزمات متلاحقة وتصاعد غير مسبق في الريبة. ففي بداية ولايته الرئاسية الثانية، دعا ترامب إيران إلى التفاوض بشأن برنامجها النووي؛ وبينما كانت الترتيبات جارية لعقد الجولة السادسة من المفاوضات التي استضافت سلطنة عُمان جولاتها الخمس السابقة، شنّ الكيان الصهيوني هجوماً على إيران بضوء أخضر من ترامب، مما نسف العديد من المعادلات القائمة. وأدت تلك الحرب التي استمرت اثني عشر يوماً إلى هبوط مستوى الثقة إلى أدنى درجاته، غير أن تكرار السيناريو ذاته في شهري بهمن وإسفند من العام الماضي (شباط/ فبراير ٢٠٢٦م) شكّل الضربة القاضية التي أدخلت ما تبقى من ثقة في غيبوبة تامة.

وفي حين كشف تقرير لشبكة «سي بي إس» في شباط/ فبراير ٢٠٢٦م عن إحراز تقدم في المفاوضات حول ملفات التخفيف، ومخزونات اليورانيوم، والحوافز الاقتصادية، مشيراً إلى أن مقترحات لخلق مصالح

نادرًا ما أتاحت العلاقات الإيرانية -الأمريكية على مدى مايقارب نصف قرن فرصة كافية لتشكيل الثقة وترسيخها بين البلدين. وقد مثل انقلاب ٢٨ مرداد ١٣٣٢ هـش (١٩ آب/ أغسطس ١٩٥٣م) ودور أمريكا في الإطاحة بالحكومة القانونية لإيران إحدى المحطات المفصلية لتشكل النظرة السلبية تجاه واشنطن في طهران؛ كما عزز سلوك أمريكا في الفترات اللاحقة -بدءاً من الثورة الإسلامية وفترة الفاع المقدس، وصولاً إلى النزاع النووي، والاتفاق النووي، والاعتداءات العسكرية الأخيرة- هذه الرؤية لدى صُنّاع القرار الإيرانيين.

وفي خضمّ حالة انعدام الثقة هذه، برزت شخصية فوضوية كـ«دونالد ترامب» في منصب الرئاسة بوصفها متغيراً جديداً ضابغ من تعقيدات هذا المسار؛ ليثبت أن مصداقية الدبلوماسية في السياسة الخارجية لا ترتبط بنص الاتفاق فحسب، بل ترتبه أيضاً بالتساؤل حول مدى التزام الحكومات المفاوضة بتعهداتها، وما إذا كانت الآليات القانونية والسياسية والدولية قادرة على صون الاتفاقات في مواجهة تبدل الإدارات وتغير حسابات

بالنسبة لطهران، أثارت سلسلة التطورات -بدءاً من انسحاب إدارة ترامب الأولى من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨م، وصولاً إلى حرب عام ٢٠٢٦م والانهيار السريع لمذكرة تفاهم إسلام آباد- تساؤلاً جوهرياً: إذا كان اتفاق أبرم بعد سنوات من المفاوضات وقبول قيود نووية، وعمليات تفتيش واسعة النطاق وتأكيدات دولية، يمكن نبذه وتجاهله بتغير التوجه السياسي لواشنطن، فما هو الضمان لعدم ملاقة أي اتفاق قادم المصير ذاته؟

وتتجلى مؤشرات هذا التشكيك بوضوح في تصريحات المسؤولين الإيرانيين؛ فعلى سبيل المثال، صرح الرئيس مسعود يزشكيان، الإثنين الماضي، خلال لقائه وزير خارجية أرمينيا أرارات ميرزويان: «مشكلتنا مع أمريكا تكمن في أنه في كل مرة تأتي فيها إلى طاولة المفاوضات، تُفرض الحرب علينا على الفور. لقد هاجمونا ثلاث مرات حتى الآن في أعقاب الحوار؛ وهو ما يثبت أنهم لا ينشدون الحوار، بل يتمثل هدفهم في إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية».

ولم يكن انسحاب ترامب من الاتفاق النووي مجرد إسقاط لمصداقية توقيع الرؤساء الأمريكيين فحسب، بل كان إفراغاً للمسارات الدبلوماسية من أي اعتبار.

إن قراءة متأنية للأحداث التي تزامنت مع دخول ترامب البيت الأبيض قادرة على تفسير حجم التوجس والريبة الإيرانية تجاه أمريكا وتجاه المسارات الدبلوماسية معها على

الوفاق

نادرًا ما أتاحت العلاقات الإيرانية -الأمريكية على مدى مايقارب نصف قرن فرصة كافية لتشكيل الثقة وترسيخها بين البلدين. وقد مثل انقلاب ٢٨ مرداد ١٣٣٢ هـش (١٩ آب/ أغسطس ١٩٥٣م) ودور أمريكا في الإطاحة بالحكومة القانونية لإيران إحدى المحطات المفصلية لتشكل النظرة السلبية تجاه واشنطن في طهران؛ كما عزز سلوك أمريكا في الفترات اللاحقة -بدءاً من الثورة الإسلامية وفترة الفاع المقدس، وصولاً إلى النزاع النووي، والاتفاق النووي، والاعتداءات العسكرية الأخيرة- هذه الرؤية لدى صُنّاع القرار الإيرانيين.

وفي خضمّ حالة انعدام الثقة هذه، برزت شخصية فوضوية كـ«دونالد ترامب» في منصب الرئاسة بوصفها متغيراً جديداً ضابغ من تعقيدات هذا المسار؛ ليثبت أن مصداقية الدبلوماسية في السياسة الخارجية لا ترتبط بنص الاتفاق فحسب، بل ترتبه أيضاً بالتساؤل حول مدى التزام الحكومات المفاوضة بتعهداتها، وما إذا كانت الآليات القانونية والسياسية والدولية قادرة على صون الاتفاقات في مواجهة تبدل الإدارات وتغير حسابات

بالنسبة لطهران، أثارت سلسلة التطورات -بدءاً من انسحاب إدارة ترامب الأولى من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨م، وصولاً إلى حرب عام ٢٠٢٦م والانهيار السريع لمذكرة تفاهم إسلام آباد- تساؤلاً جوهرياً: إذا كان اتفاق أبرم بعد سنوات من المفاوضات وقبول قيود نووية، وعمليات تفتيش واسعة النطاق وتأكيدات دولية، يمكن نبذه وتجاهله بتغير التوجه السياسي لواشنطن، فما هو الضمان لعدم ملاقة أي اتفاق قادم المصير ذاته؟

وتتجلى مؤشرات هذا التشكيك بوضوح في تصريحات المسؤولين الإيرانيين؛ فعلى سبيل المثال، صرح الرئيس مسعود يزشكيان، الإثنين الماضي، خلال لقائه وزير خارجية أرمينيا أرارات ميرزويان: «مشكلتنا مع أمريكا تكمن في أنه في كل مرة تأتي فيها إلى طاولة المفاوضات، تُفرض الحرب علينا على الفور. لقد هاجمونا ثلاث مرات حتى الآن في أعقاب الحوار؛ وهو ما يثبت أنهم لا ينشدون الحوار، بل يتمثل هدفهم في إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية».

ولم يكن انسحاب ترامب من الاتفاق النووي مجرد إسقاط لمصداقية توقيع الرؤساء الأمريكيين فحسب، بل كان إفراغاً للمسارات الدبلوماسية من أي اعتبار.

إن قراءة متأنية للأحداث التي تزامنت مع دخول ترامب البيت الأبيض قادرة على تفسير حجم التوجس والريبة الإيرانية تجاه أمريكا وتجاه المسارات الدبلوماسية معها على

الحصار الأميركي

في مواجهة صمود إيران

رأت صحيفة «شرق» أن المواجهة بين إيران والولايات المتحدة والكيان الصهيوني تتحرك بين خيار الحرب وتصعيد الضغوط، مشيرة إلى أن التحركات العسكرية والسياسية الأخيرة لا تعني بالضرورة التوجه نحو حرب شاملة، في ظل ارتفاع كلفة المواجهة وصعوبة تحقيق أهدافها.

وأضافت الصحيفة، في تقرير لها، يوم الخميس ٨ تشرين الأول/ أكتوبر، أن واشنطن قد تجد في تشديد الحصار الاقتصادي والضغط المالي وسيلة أقل كلفة من الدخول في مواجهة عسكرية جديدة، بهدف إضعاف القدرات الداخلية الإيرانية، إلا أن نجاح هذا المسار ليس مضموناً، وقد يفرض على الولايات المتحدة إعادة حساباتها. وتابعت: أن التجارب العسكرية السابقة أظهرت أن التفوق العسكري لا يعني بالضرورة تحقيق أهداف سياسية، موضحة أن إضعاف القدرات العسكرية والاقتصادية الإيرانية لن يضمن دفع طهران إلى القبول بشروط واشنطن أو تغير حساباتها السياسية. ولفتت الصحيفة إلى أن الحرب والحصار لا يمكن النظر إليهما باعتبارهما مسارين منفصلين بصورة كاملة، إذ يمكن أن يشكل الضغط الاقتصادي والعسكري جزءاً من استراتيجية واحدة تهدف إلى تحسين شروط التفاوض، فيما تبقى إمكانية التصعيد العسكري قائمة وفق تطورات المرحلة المقبلة. وأوضحت أن الضغوط الاقتصادية المفروضة على إيران، رغم تأثيراتها، لم تؤد إلى حسم المواجهة، في حين حافظت طهران على قدراتها في مواجهة الضغوط واستمرت في إدارة أدواتها السياسية والاقتصادية والأمنية، وعززت من موقعها وأوراق قوتها في المفاوضات. وذكرت الصحيفة أن المسار التفاوضي لا يزال حاضراً مع بقاء الملف النووي وتخفيف العقوبات والقضايا المرتبطة بالأمن الإقليمي ضمن أبرز الملفات المطروحة.

وأكدت، في ختام تقريرها، أن المشهد لا يزال مفتوحاً بين استمرار الضغط، وإمكانية العودة إلى التفاوض، واحتمال التصعيد، فيما تبقى حسابات كل طرف وقدرته على تحمل كلفة المواجهة عاملاً أساسياً في تحديد مسار المرحلة المقبلة.

استراتيجية الردع الإيراني

تسقط رهانات الاستسلام

رأى الخبير في الشؤون الدولية «علي أصغر زركر» أن المساعي الأمريكية للضغط على طهران تستهدف انتزاع تنازلات تقديمها وإكمال إنجاز سياسي موهم، مؤكداً أن المخططات الهادفة لإخضاع إيران وتفكيك صناعتها النووية تصطدم ببنات الموقف الوطني، حيث ترفض طهران بصورة قاطعة التنازل عن حقوقها المشروعة أو الرضوخ للمطالب الاستعلائية. وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «آرمان ملي»، يوم الخميس ٨ تشرين الأول/ أكتوبر، أن الإدارة الأمريكية، وبعد فشل خياراتها العسكرية بالتنسيق المشترك مع الكيان الصهيوني في تحقيق أهدافها ضد إيران، انتقلت إلى استراتيجية الحصار الاقتصادي المتعددة الأبعاد؛ في محاولة بالنسبة لاستنزاف إيران وفرض شروط تفاوضية تمس السيادة الوطنية. وتابع الكاتب: أن المزاعم الأمريكية بشأن تراجع الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز في تصدير النفط واعتماد مسارات بديلة، بهدف فرض مسار تفاوضي يقود إلى إنهاء الصناعة النووية، تنم عن حسابات خاطئة؛ فال مضيق لا يزال شرياناً محورياً للحركة التجارة الإقليمية كافة، ولن تنجح واشنطن في تجاوز معادلات الجغرافيا السياسية التي تمتلكها إيران. ولفت زركر إلى أن محاولات العدو لتكريس حالة «لاحرب ولا سلام» تهدف إلى إبطاء مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة في الداخل، مشيراً إلى أن هذه السياسات الضاغطة لن تجدي نفعاً في ابتزاز إيران أو دفعها للتراجع عن برنامجها النووي وعمليات تخصيب اليورانيوم. وأوضح أن السبيل العملي لإفشال السيناريوهات المعادية يكمن في رفع مستوىجاهزية الدفاعية، وترسيخ معادلة الردع عبر مضاعفة كلفة أي اعتداء محتمل على المنشآت الحيوية الإيرانية، وجعله خياراً ياهظ الثمن يفوق قدرة واشنطن على تحمله في المنطقة. وشدد الكاتب، في ختام مقاله، على استحالة قبول إيران بأي تسوية تلغي منجزاتها النووية، مؤكداً أن الاستناد إلى مكامن القوة الدفاعية والردع العسكري هو الضمانة الأساسية لإسقاط رهانات واشنطن وحماية أمن الوطن ومكتسباته.

فشل العدوان الأميركي والانتقال

إلى حرب الاستنزاف

اعتبر النائب في مجلس الشورى الإسلامي «محسن فتحي» أن عجز الولايات المتحدة عن كسر إرادة الشعب الإيراني في المواجهة العسكرية المباشرة دفعها لنقل المعركة إلى أساليب الحصار الجوي والبحري، مؤكداً أن واشنطن تنقف على أعتاب هزيمة استراتيجية جديدة بعدما فشلت ترسانتها العسكرية في فرض الاستسلام على طهران. وأضاف فتحي، في مقال له في صحيفة «جوان»، يوم الخميس ٨ تشرين الأول/ أكتوبر، أن الإدارة الأميركية دشنت مرحلة جديدة من العدوان عبر فرض عقوبات ثنائية على ٢٧ شركة طيران إيرانية والضغط على أكثر من ٥٠ دولة لعزل طهران، وهو ما يفضح فشل واشنطن التام في بناء إجماع دولي، واضطرارها إلى استخدام لغة التهديد والترهيب، كدليل قاطع على ضعف موقفها الدبلوماسي والسياسي. وتابع الكاتب: أن اللجوء إلى سلاح الحصار الاقتصادي يمثل النتيجة الحتمية لمن تعثرت خياراته الميدانية، لافتاً إلى أن المخطط الأمريكي يستهدف اختراق الجبهة الداخلية، وبتّ الاستياء الاقتصادي، وضرب التماسك الوطني والائتلاف الشعبي حول القيادة، في رهان خاسر ثبت بطلانه في كافة المحطات التاريخية.

ولفت فتحي إلى أن الشعب الإيراني راكم خبرات واسعة في مواجهة أشرس العقوبات وسياسات الضغوط القصوى والحروب المفروضة على مدى أربعة عقود، وخرج منها أكثر قوة واقتداراً في المجالات العلمية والتقنية والدفاعية، مما أسقط كل الرهانات المعادية على انهيار الدولة ونظامها المقاوم. وأوضح أن ثبات إيران في وجه التحالف المشترك بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني رشح معادلة تاريخية مفادها أن تصعيد الضغوط لا يقابل إلا بزميد من التلاحم والمقاومة، وأن الإرادة الوطنية غير قابلة للكسر تحت وطأة التهديدات.

واختتم الكاتب مؤكداً أن المخرج الوحيد المتاح أمام واشنطن لتجنب استمرار الخسائر والانتكاسات يتمثل في الاعتراف الكامل بالحقوق المشروعة للشعب الإيراني، والرفع الشامل للحصار والعقوبات الظالمة، والتراجع عن سياساتها الاستكبارية التوسعية في المنطقة.

أول إعدام عسكري منذ ٦٠ عاماً؛ ترامب يُفعل «الرصاص» لإدارة الخصوم

إيران؛ ولا نعتزم إرسال أعداد غفيرة من القوات البرية للسيطرة على المناطق». وزعم: «إن ما فعله جو بايدن في قضية أفغانستان أضّر بمصداقيتنا؛ لكن ما قام به الرئيس ترامب في سوريا والعراق هو استعادة كافة القوات، والأكليات، والطائرات، ومعدات تلك القواعد؛ مع ضمان تسليم المعتقلين لمن سيواصلون إبقاءهم قيد الاحتجاز». وحول منطقة المحيط الهادئ، ادّعى هيجسيث أيضاً: «إننا نعمل على تطوير بنية التحالفات والتعاون مع الآخرين لإيجاد المزيد من التحديات وضمان قدرتنا على إحباط أي عمل عسكري أو تغيير للوضع القائم في منطقة المحيط الهادئ. ولذلك، فإن أي شخص يتصور أننا لن نكن نركز على تلك المنطقة، فهو إما غافل عن القضايا الجوهرية أو يسى وراء الهوامش والمسائل الثانوية فحسب».

إذا كانت الوزارة قد أعلنت في شهر نيسان/ أبريل الماضي عن إعادة العمل بعقوبة الإعدام رسمياً بالرصاص لتنفيذ الأحكام الفدرالية. وكان الرئيس الأمريكي الديمقراطي السابق جو بايدن قد علّق تنفيذ كافة أحكام الإعدام، وخفّض قبيل مغادرته البيت الأبيض أحكام الإعدام الصادرة بحق ٣٧ سجيناً إلى السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط. وزعم وزير الحرب الأمريكي في هذه المقابلة أيضاً: «إن ترامب ليس رئيساً يميل للمناورة وهدر الوقت، ولا يطبق إضاعة الوقت الزائد عن حده». وادّعى هيجسيث قائلاً: «إن ترامب ينشد السلام، غير أنه مستعد للقيام بكل مايلزم لتحقيق ذلك بأسلوب حقيقي وتاريخي». وفي حين بادت مساعي واشنطن في ميادين الحرب العسكرية، والأمنية، والنفسية بالفشل، ادعى وزير الحرب الأمريكي: «إننا لا نسي إلى بناء الأفة في

الإعدام «علنياً»؛ فهل سيُثبت الإعدام مباشرة؟ وهل سيُسمح لحضور من خارج السلك العسكري بدخول القاعدة العسكرية في تكساس لمشاهدة التنفيذ؟ ومن المرجح نشر مزيد من المعلومات حول هذا الشأن خلال الأيام المقبلة، غير أن اللوائح المعمول بها حالياً في الجيش الأمريكي تسمح لوسيلي إعلام على الأقل بالتواجد في موقع تنفيذ الإعدام. ولم يسبق قط أن بُث أي إعدام قانوني في الولايات المتحدة على الهواء مباشرة، في حين نُفذ آخر إعدام علني في البلاد عام ١٩٦٦م. ونظراً لإدانة هذا العسكري الأمريكي لارتكابه جريمة عسكرية، فإن تنفيذ حكم إعدامه كان يتطلب مصادقة هيجسيث ومن ثم موافقة ترامب، وهو ما جرى إقراره بالفعل. كما أن وزارة العدل في إدارة ترامب لا ترغب في أن يكون هذا الإعدام هو الأخير رسمياً بالرصاص؛

مقتل ١٢ جندياً ومدني واحد، قبل أن يصاب بطلقات نارية ويُعتقل. ووافق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على تنفيذ حكم الإعدام بحق حسن رُمياً بالرصاص في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر المقبل؛ ليكون أول إعدام عسكري من نوعه منذ أكثر من ٦٠ عاماً. وقال هيجسيث: «بالطبع سننفذ ذلك في فورت هود. وسنقوم بذلك في نفس الساعة التي ارتكب فيها فعلته، وسيتم تنفيذ الإعدام رسمياً بالرصاص. نحن نعلم ما كان ذلك؛ لقد كان هجوماً إسلامي متطرف في الزي العسكري ومن داخل صفوف الجيش. ولذلك، فإنه سيُعدم رُمياً بالرصاص على يد جنود كما ينبغي، وسنضمن أن يتمكن الناس من رؤية ذلك وأن يكون الإعدام علنياً، لأن الناس يجب أن يدركوا أن لمثل هذه الأفعال عواقب وخيمة».

ولم يتضح ما يقصده هيجسيث بكون

الوفاق/ وفي وقت زعم فيه وزير الحرب الأمريكي «بيت هيجسيث» النزعة السلمية للرئيس الأمريكي النائي للحرب «دونالد ترامب»، أعلن أن حكم الإعدام الصادر بحق «نضال حسن»، منفذ عملية إطلاق النار في قاعدة «فورت هود» والمدان بتهمة، سينفذ رُمياً بالرصاص وعلى الملأ.

وصرح هيجسيث، الخميس، في حوار مع شبكة «صوت أمريكا الحقيقية» على متن حاملة الطائرات «أبراهام لينكولن»، بشأن القرار القاضي بإعدام العسكري الأمريكي السابق، بأن إعدام نضال حسن -منفذ عملية إطلاق النار في قاعدة «فورت هود» العسكرية عام ٢٠٠٩م- رُمياً بالرصاص سيجري بصورة علنية وأمام الملأ.

وكان الطبيب النفسي العسكري السابق في الجيش الأمريكي قد أطلق النار في تلك القاعدة عام ٢٠٠٩م، مما أسفر عن